

آفاق التكامل الاقتصادي بين تجمع دول الساحل والصحراء ودوره في دعم الاتحاد الأفريقي*

د. عيسى حمد الفارسي**
أ. فتحي عبدالحفيظ المجبري***

مقدمة :

نتيجة للتغيرات التي حدثت في الاقتصاد العالمي خلال العقود القليلة الماضية أصبح هناك اهتمام واسع بموضوع التكامل الاقتصادي الإقليمي ، وقد شهد العالم انتشاراً واسعاً لتجارب التكامل الاقتصادي ، ويعكس ذلك إدراكاً هاماً من قبل البلدان النامية لأهمية التكامل الاقتصادي حتى أن بعضها يعتبر عضواً في أكثر من تجمع إقليمي . ويبدو هذا واضحاً جداً في حالة البلدان الأفريقية ، حيث شهدت القارة الأفريقية العديد من تجارب التكامل الاقتصادي منذ أن حصلت البلدان الأفريقية على استقلالها السياسي ، إلى أن توج هذا الجهد بقيام الاتحاد الأفريقي الذي يشمل كل بلدان القارة . وهنا يتبادر إلى الذهن تساؤل مهم عن الدور الذي يمكن أن تلعبه الاتفاقيات الإقليمية في القارة في دعم مسيرة الاتحاد الأفريقي ، ومن بين أهم هذه الاتفاقيات هو تجمع دول الساحل والصحراء (س ، ص) .

وتحاول هذه الورقة التعرف على الدور الذي يمكن أن يلعبه تجمع (س،ص) في دعم التكامل الاقتصادي بين البلدان الأفريقية . وتعتمد في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي لواقع التكامل الاقتصادي لتجمع (س ، ص) ، وقد قسمت الورقة إلى خمسة أقسام كالتالي :

ففي القسم الأول تم تعريف التكامل وأشكاله المختلفة ومدى ملائمتها لتجمع دول الساحل والصحراء (س،ص) ، حيث تحاول الورقة مناقشة النقاط التالية :

- أ. مفهوم التكامل الاقتصادي .
- ب. مراحل التكامل الاقتصادي .
- ج. فوائد التكامل الاقتصادي .

* قدمت هذه الورقة إلى ندوة الاتحاد الأفريقي ، كلية القانون بالتعاون مع أمانة اللجنة الشعبية العامة للوحدة الأفريقية ، جامعة الفاتح ،

8 - 10 / 10 / 2001 ، طرابلس — ليبيا .

** قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد ، جامعة قارونس — الجماهيرية الليبية .

*** قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد ، جامعة قارونس — الجماهيرية الليبية .

بينما يدرس القسم الثاني التجمع وهيكله ومؤسساته .
أما القسم الثالث فيتناول الخصائص الاقتصادية للبلدان الأعضاء في التجمع، حيث يلقي الضوء على مايلي :

- أ. هيكل الانتاج .
 - ب. هيكل التجارة الخارجية .
 - ج. التجارة البينية .
- القسم الرابع يناقش دور التجمع في تعزيز الاتحاد الأفريقي .
أما القسم الخامس والأخير فقد خصص للخاتمة .

أولاً : التكامل الاقتصادي

يتعرض هذا الجزء الى مفهوم التكامل الاقتصادي وأشكاله المختلفة، ومدى ملاءمتها لتجمع دول الساحل والصحراء (س ، ص) من أجل مواجهة أخطار التكتلات الاقتصادية الأخرى في عصر العولمة .

مفهوم التكامل الاقتصادي:

إن مفهوم التكامل الاقتصادي كما يعرفه ميردال (Myrdal) بأنه عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي تزال فيها جميع الحواجز مابين الوحدات المختلفة ، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس فقط على مستوى دولي بل أيضاً على المستوى الإقليمي (1) .

وهناك من يرى بأنه — أى التكامل الاقتصادي — جمع مالميس موحداً في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها خصائص ومميزات محددة ، تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات الاقتصادية (2) .

فالتكامل الاقتصادي قد يتم بين مجموعة من الدول ذات المصالح الاقتصادية المشتركة ، بحيث تلغى كافة الصعوبات والعوائق أمام حركة تدفق السلع والخدمات ، والمواطنين ، ورؤوس الأموال ، وذلك من خلال وضع السياسات الاقتصادية المناسبة. وقيام التكتل الاقتصادي يلزم إجراءات معينة حتى يتشكل ويؤدي الغرض منه وهذه الإجراءات هي (3)

1— إلغاء القيود المتمثلة في الحواجز والرسوم الجمركية وإجراءات السياسة الجمركية التي تعترض سبيل السلع والخدمات وهي تنتقل بين الدول الأعضاء . عادة تتم عملية الإلغاء هذه تدريجياً خوفاً من حدوث هزات اقتصادية لظروف الدول المتكاملة.

بالإضافة إلى ذلك الاتفاق بين الدول الأعضاء على تعرفه جمركية موحدة لضبط واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي ، وكذلك ضبط عمليات إعادة التصدير .

2- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء في التكتل دونما قيود أو حواجز ، وهذا يعني تسهيل انتقال الأيدي العاملة الفنية والمتخصصة وغيرها سعياً وراء الحصول على أجور أفضل في مستواها ، مما يساعد على إزالة مشكلة البطالة وانخفاض مستويات المعيشة في هذه الدول الأعضاء ، وذلك بإزالة الإجراءات والصعوبات التي تحول دون خروج أو دخول هذه الأموال منها وإليها .

3- تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في مختلف النواحي الاقتصادية المتمثلة في الجوانب المالية والنقدية ، وهذا يعني توحيد أسعار الضرائب على السلع والخدمات ، وكذلك تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وحرية التحويل بينها .

وعليه فإن التكامل الاقتصادي هو عملية موضوعية وعملية موجهة لتنظيم تبادل لاقتصاديات بلدين أو أكثر ذات أنظمة اقتصادية اجتماعية متماثلة لبلوغ هيكل اقتصادي أمثل ضمن اقتصاد دولي معقد ، تؤدي في النهاية إلى توفير الوقت وزيادة إنتاجية عنصر العمل⁽⁴⁾.

ب . مراحل التكامل الاقتصادي ومزاياه :

يشير الفكر الاقتصادي المعاصر إلى أن عمليات تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء في التكامل هي العمليات التي يتحقق من خلالها حدوث التكامل بين تلك الدول . وبالتالي فإن وجود الحواجز والقيود على حركة انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين الدول والتميز فيها بين ما هو محلي وما هو أجنبي من الدول الأخرى، يؤدي إلى حدوث انفصال اقتصاديات تلك الدول والقضاء على المزايا التي تكمن وراء إقامة التكامل الاقتصادي .

وانطلاقاً من هذا التطور النظري ، يشير الفكر الاقتصادي المعاصر إلى أشكال عديدة يمكن أن يتخذها التكامل الاقتصادي ، وأصبح من المألوف في أدبيات الاقتصاد الإشارة إليها وتعدادها وهي : منطقة التجارة الحرة ، الاتحاد الجمركي ، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي ، الإنتاج الاقتصادي الكامل ، والذي يميز بين هذه الأشكال هو الدرجة التي يحققها كل منها في القضاء على الحواجز والقيود التي تعترض انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء ، والدرجة التي يحققها كل منها في تخفيف التمييز أو القضاء عليه فيما بين تلك الدول ، وأيضاً فيما بينها وبين الدول الأخرى خارج عملية التكامل ، وفيما يلي عرض لهذه المراحل الخمس⁽⁵⁾ .

1. منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area) :

وهي المنطقة التي تكون فيها الرسوم الجمركية والقيود على حركة السلع بين الأطراف الأعضاء ملغية ، ولكن كل عضو فيها يظل محتفظاً بتعريفاته الجمركية في مواجهة الدول الأخرى خارج أطراف المنطقة . وينتج عن ذلك تعدد التعريفات الجمركية المطبقة بين الدول المعنية وبين العالم الخارجي واختلافها ، حسب عدد هذه الدول وحسب الخصائص المميزة لتعريف كل دولة .

2- الاتحاد الجمركي (Customs Union) :

إضافة إلى ما تتضمنه منطقة التجارة الحرة من إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الأخرى على انتقال السلع بين الدول الأعضاء ، فإنه يتضمن أيضاً ما يلي:
- توحيد التعريفات الجمركية إزاء العالم الخارجي .
- تنسيق السياسات والأنظمة والإجراءات التجارية و الجمركية بين الدول الأعضاء ، وهذا الشكل من أشكال التكامل حسب نظرية بيلا بلاسا (Bela Balassa) (هو أعلى درجة من الشكل الذي يسبقه .

3- إقامة سوق مشتركة (Common Market) :

يتطرق هذا الشكل من أشكال التكامل ليس فقط إلى إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الأخرى بين الدول الأطراف فيها ، ولكن كذلك انتقال عناصر الإنتاج فيما بينها ، فهي تهدف إلى تحرير حركة الموارد الاقتصادية وأهمها رؤوس الأموال والاستثمارات والعمالة والخدمات وحرية النشاطات الاقتصادية والمهنية والحرفية ، وتنسيق الأنظمة والتشريعات السياسية الاقتصادية المطبقة في الدول الأعضاء .

4- الاتحاد الاقتصادي (Economic Union) :

وهذه الدرجة تعتبر أكثر تطوراً من السوق المشتركة ، حيث أنها تتمتع بخصائص السوق المشتركة نفسها في تحديد انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج ، وتهدف إلى الأتي :

- توحيد الأنظمة والتشريعات والسياسات الاقتصادية .
- منح سلطة فوق الحكومات للأجهزة التنفيذية المشتركة في مختلف المجالات الاقتصادية .
- إقامة سلطة قضائية عليا ذات اختصاصات محددة في كافة المجالات الاقتصادية ، تكون أحكامها ملزمة وواجبة النفاذ تلقائياً لسرعة البت في المنازعات الاقتصادية .

5- التكامل أو الاندماج الاقتصادي (Total Economic Integration) :
هذا الشكل من أشكال التكامل يعتبر أعلى درجات التكامل على الإطلاق ، حيث تتم فيه إزالة كافة القيود بين اقتصاديات الدول الأطراف بحيث تصبح وكأنها اقتصاد واحد تتولى تحديد سياساته المختلفة سلطة عليا (Super National Authority) يكون لقراراتها في الشؤون الاقتصادية سلطة إلزام جميع الدول الأعضاء ، ولكن لا يغيب عن الأذهان أن تحقيق هذه الدرجة من التكامل يتطلب بالضرورة تحقيق وحدة سياسية ، ويهدف إلى الأتي :

- توحيد العملة .
- توحيد البنوك المركزية للدول الأعضاء في بنك مركزي واحد .
- توحيد الاحتياطي النقدي .
- توحيد سعر الصرف .
- توحيد السياسة المالية والنقدية .

ويحظى التكامل الاقتصادي على اختلاف صورته ودرجاته بتأييد كل من أنصار حرية التجارة وحمايتها ، فأنصار حرية التجارة يؤيدون التكامل لأنه يؤدي إلى إزالة العوائق والقيود التي قد تحد من الحرية الكاملة للتجارة والمدفوعات بين الدول الأعضاء ، أما أنصار الحماية فيرون في إقامة تعريف موحدة خارجية ذات أسعار مرتفعة مما يحمي الصناعات الوطنية أو الإقليمية الناشئة التي لا تقوى عادة على المنافسة من الواردات المماثلة (6) .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فارق ما بين التكامل الاقتصادي (Economic Integraation) وبين التعاون الاقتصادي (Economic Cooperation) فالثاني يعني إزالة بعض الصعوبات في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، بمعنى آخر يشمل العمليات التي تتم في مجال الاقتصاد بين دولتين أو أكثر من أجل تحقيق هدف معين ولفترة زمنية على أن تحتفظ الدول المعنية بخصائصها المميزة لها ، أما التكامل الاقتصادي فيعني رفع كافة العوائق والصعوبات بين الدول الداخلة فيه لتصبح وكأنها دولة واحدة :

ج. فوائد التكامل الاقتصادي :

هناك فوائد هامة يمكن تلخيصها للتكامل الاقتصادي لأية مجموعة تريد أن تستكمل مع بعضها البعض ، وهذه الفوائد ستتحقق لكن ليس على المدى القصير وإنما يلزمها حقبة من الزمن ، ويمكن تعداد هذه الفوائد فيما يلي (7) .

1- يخلق التكامل الاقتصادي سوقاً أمام المنتجات نظراً لتعدد الأسواق ، وزيادة عدد المستهلكين أمام هذه المنتجات في داخل دول المجموعة . وتعد التجارة وتبادل المنتجات مدخلاً طيباً للبدء في تحقيق التكامل ، إذ أن السلع الزراعية أو الصناعية والتي لا تجد أمامها إلا أسواق البلد المنتجة فيه تجد أمامها مسالك أوسع للتوزيع في أسواق البلدان الأخرى من المجموعة .

2- يتيح التكامل الاقتصادي فرصاً أكبر للاستثمار أمام المستثمرين من أصحاب رؤوس الأموال وعوائدها دون قيد واستغلال الإمكانات الاقتصادية ، ويحقق هذا عائداً أكبر للدول المصدرة لرأس المال وإنتاجاً وتشغيلة لعوامل الإنتاج في الدول المضيفة لرؤوس الأموال المستثمرة . وتنعكس آثار ذلك أيضاً على زيادة الإنتاج والدخول ومستويات المعيشة داخل دول المجموعة فيزيد الطلب بزيادة الدخول وينتفش الاقتصاد في جميع الدول .

3- كما أنه من أهم فوائد التكامل الاقتصادي أنه يتيح للدول الأعضاء إقامة المشروعات المشتركة الضخمة ، والتي يصعب على دولة بمفردها إقامتها وتحمل مسؤوليتها خاصة تلك المشروعات التي تتطلب مبالغ ضخمة لتمويلها أو مستوى عالياً من الخبرات الفنية أو أسواقاً واسعة للاستفادة منها ، مما يجعل مثل هذه المشروعات تعمل وفق أفضل الأسس الاقتصادية تشييداً وإنتاجاً وتوزيعاً والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وتحقيق الوفورات الداخلية والخارجية .

4- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى التخصيص بين الدول المنظمة للتكامل للاستفادة من الميزات النسبية التي تتمتع بها بعض دول المجموعة ، وبذلك يعمل على زيادة الإنتاج وتحسينه في داخل كل دولة وتوزيعه فيما بينها .

ثانياً: التعريف بالتجمع وهيكله ومؤسساته

تم إنشاء دول الساحل والصحراء بمبادرة من الجماهيرية الليبية، حيث تم التوقيع على معاهدة إنشاء التجمع في طرابلس في عام 1998 ف ، بعضوية كل من:

الجماهيرية ، السودان ، تشاد .
مالي ، النيجر ، بوركينا فاسو .

ثم انضمت في وقت لاحق كل من أفريقيا الوسطى وأريتريا والسنغال وجامبيا وجيبوتي ، ثم في قمة الخرطوم في عام 2001 انضمت كل من مصر وتونس ونيجيريا والمغرب وبذلك أصبح التجمع يضم خمسة عشر عضواً ، ويتضمن التجمع مجموعة من الهيئات والمؤسسات هي:

1. مجلس رؤساء الدول .

2. المجلس التنفيذي .

3. الأمانة العامة .

4. مصرف التنمية .

5. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . .

ويتضح من خلال مؤسسات التجمع أنه يعطي أهمية كبيرة لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية من بينها زيادة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدان الأعضاء بما يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي للبلدان الأعضاء .

ثالثاً : الخصائص الاقتصادية للبلدان الأعضاء

أ. هيكل الإنتاج :

يوضح الجدول رقم (2) الذي يوضح المساهمة النسبية للقطاعات الأساسية في الناتج المحلي الإجمالي لبلدان التجمع ويمكن إبداء الملاحظات التالية :

1- إنخفاض مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في سبع بلدان هي أفريقيا الوسطى وجامبيا وليبيا ومالي والنيجر ونيجيريا والسودان تقل فيها مساهمة هذا القطاع المهم عن 10% من إجمالي الناتج المحلي ، إلا أن مساهمته تزداد في بعض البلدان حيث تفوق 15% في ست دول هي بوركينا فاسو ومصر وأريتريا والسنغال والمغرب وتونس، وبالرغم من ذلك فإن مساهمة قطاع الصناعات التحويلية تعتبر بشكل عام متواضعة فمتوسط مساهمة القطاع عبر كل البلدان يبلغ 13% .

2- هيمنة قطاع الخدمات ، فباستثناء أفريقيا الوسطى ونيجيريا فإن مساهمة هذا القطاع تفوق (35%) من إجمالي الناتج المحلي ، بل انه يشكل أكثر من 50% من الناتج في سبع بلدان هي مصر وأريتريا وجامبيا وليبيا والمغرب والسنغال وتونس. ويبلغ متوسط مساهمة قطاع الخدمات في بلدان التجمع (47%) من إجمالي الناتج المحلي .

3- إن سبع بلدان هي بوركينا فاسو وأفريقيا الوسطى وتشاد ومالي والنيجر ونيجيريا والسودان تفوق مساهمة قطاع الزراعة فيها (30%) من الناتج الإجمالي . أما في البلدان الباقية فإن مساهمة قطاع الزراعة تبدو أقل أهمية بكثير بحدود (15%) ، والجدير بالملاحظة أن جانباً كبيراً من إنتاج قطاع الزراعة يأتي من إنتاج سلعة أو سلعتين من المواد الخام الغذائية مثل القهوة والكافو أو السلعة الزراعية الخام مثل

القطن ولباب الخشب في معظم الدول التي تتميز بارتفاع مساهمة قطاع الزراعة الجدول رقم (1) الذي يوضح الحاصلات الرئيسية لكل بلد من بلدان التجمع .
4- إن قطاع التعدين يمثل أهمية خاصة في بعض البلدان ، ففي نيجيريا يمثل (36%) وفي ليبيا (26%) والمغرب (15%) ، و(14%) في اريتريا ، إلا أنه قليل الأهمية في البلدان الأخرى.

جدول رقم (1)

بعض المؤشرات الاقتصادية 1998 - 1999

البلد	عدد السكان (ملايين)	الصادرات الرئيسية	نسبة الصادرات الى الناتج القومي الإجمالي %
بوركينافاسو	10.68	ب غ	ب غ
أفريقيا الوسطى	3.25	القطن والقهوة والماس	30.9
تشاد	6.7	القطن	43.9
جيبوتي	0.62	ب غ	—
مصر	62.01	النفط والقطن	23.3
اريتريا	2.75	ب غ	—
جامبيا	11.17	ب غ	82
ليبيا	5.78	النفط	
مالى	11.48	القطن	53.9
المغرب	27.78	الفوسفات والفواكه	49.2
النيجر	9.79	ب غ	40.1
نيجيريا	118.4	النفط	34.4
السنغال	9.28	الفوسفات والفاول السوداني	49.5
السودان	27.9	القطن والفاول السوداني والسمسم	31.2
تونس	9.33	الفوسفات والنفط وزيت الزيتون	70.4

ب غ : بيانات غير موجودة .

المصدر : I . M . F , IFS , 2000 .

جدول رقم (2)
مساهمة القطاعات الإنتاجية في
الناتج المحلي الإجمالي 1998 - 1999

(نسبة مئوية)

البلد / القطاع	الزراعة	التعدين	الصناعات التحويلية	الخدمات
بوركينا فاسو	33	7	21	39
افريقيا الوسط	53	9	9	29
تشاد	40	1	31	49
جيبوتي	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ
مصر	17	7	26	50
اريتريا	9	14	16	61
جامبيا	27	8	6	59
ليبيا	11	26	7	56
مالي	47	13	4	36
المغرب	17	15	17	51
النيجر	41	11	6	42
نيجريا	32	36	5	27
السنغال	17	8	16	59
السودان	39	9	9	43
تونس	12	11	18	59
المتوسط	28	13	12	47

ب غ = بيانات غير موجودة .

المصدر: البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم ، 2000.

ب . هيكل التجارة الخارجية :

1- التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات :

الجدول رقم (3) يوضح التركيب السلعي لصادرات بلدان التجمع ، ويتضح من خلال تحليل البيانات أن تركيبة الناتج المحلي والهيكل الإنتاجي في هذه البلدان قد انعكس على تركيب صادراتها بل وتوزيعها الجغرافي أيضاً ، حيث توصف صادرات بلدان التجمع بأنها ذات تركيز سلعي كبير جداً ، حيث تمثل صادرات السلع الزراعية أكثر من (80%) في خمس بلدان هي بوركينا فاسو وتشاد وجامبيا ومالي والسودان ، في حين أنها حوالى (75%) في أفريقيا الوسطى وتمثل هذه الصادرات في الغالب سلعة أو سلعتين زراعية غذائية أو خام . كما يوضح الجدول رقم (1) الصادرات الرئيسية لكل بلد من هذه البلدان ، ويرجع السبب في ذلك إلى هيمنة قطاع إنتاج هذه السلع على الهيكل الإنتاجي في هذه البلدان وضعف الإنتاج في القطاعات الأخرى ، خاصة قطاع الصناعة التحويلية ، أما البلدان الأخرى التي لا تتميز بالصادرات الزراعية فيمكن تقسيمها إلى قسمين ، الأول هي البلدان المصدرة للنفط والمعادن وهي ليبيا ونيجيريا والنيجر وفيها يحل إنتاج النفط والمعادن محل أهمية قطاع الزراعة مع تواضع مساهمة قطاع الصناعة التحويلية ، القسم الثاني يشمل كل من مصر والمغرب وتونس وهي بلدان لها قدر من التنوع في صادراتها كما أن صادرات السلع الصناعية تساهم بنسبة كبيرة من إجمالي الصادرات ، ويرجع ذلك إلى الأهمية الكبيرة نسبياً لهذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي . إن هيكل الإنتاج انعكس أيضاً على التوزيع الجغرافي حيث تتجه معظم الصادرات من المواد الخام الزراعية والمعدنية إلى البلدان الصناعية ففي ست بلدان هي أفريقيا الوسطى وتشاد وجامبيا وليبيا والمغرب وتونس تمثل الصادرات إلى البلدان الصناعية أكثر من (80%) وفي معظم البلدان الأخرى تفوق هذه النسبة (40%) حيث تمثل هذه البلدان الأسواق الرئيسية لصادراتها ، وذلك بفعل التقسيم الدولي للعمل المفروض عليها ، في حين تبدو علاقتها محدودة بباقي بلدان العالم النامي ، جدول رقم (4) .

جدول رقم (3)
التركيب السلعي للصادرات 1998 - 1999

(نسبة مئوية)

البلد	الغذاء	المواد الخام الزراعية	الوقود	المعادن	الصناعات التحويلية
بوركينا فاسو	41	48	--	--	11
افريقيا الوسط	31	43	--	--	26
تشاد	4	81	--	--	15
جيبوتي	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ
مصر	12	6	30	8	44
اريتريا	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ
جامبيا	90	--	--	3	7
ليبيا	--	00	95	--	5
مالي	30	69	--	--	1
المغرب	31	3	2	15	49
النيجر	11	2	--	85	2
نيجيريا	2	--	97	--	1
السنغال	43	3	19	20	15
السودان	68	28	--	--	4
تونس	9	1	6	1	82
المتوسط	29	21.8	19.2	10	20

المصدر : البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم ، 2000

جدول رقم (4)
التوزيع الجغرافي للصادرات 1998 - 1999

(نسبة مئوية)

البلد	البلدان الصناعية	أفريقيا	آسيا	باقي أوربا	نصف الكرة الغربي
بوركينا فاسو	42.4	13.8	18.6	2	23.2
أفريقيا الوسط	82.15	2.1	9.3	2.0	4.5
تشاد	77.3	5.1	12	4.5	1.1
جيبوتي	19	53.6	27	0.4	-
مصر	52.1	3.6	25	7	12.3
إريتريا	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ
جامبيا	81.9	10.9	3.3	3.6	0.3
ليبيا	ب غ	3.4	1.5	8.6	0.7
مالي	43.2	6.1	38	2	7.7
المغرب	83.9	2.8	8.5	2.9	1.9
النيجر	68	31.7	0.2	0.1	--
نيجيريا	66.9	10.9	13.6	0.6	8.0
السنغال	46.2	27	18	0.5	8.3
السودان	39	3.7	46.1	4.5	6.7
تونس	83.1	3.5	3.4	0.5	9.5
المتوسط					

المصدر : I.M.F, DOTS, Year Book , 2000

2- التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للواردات :

يبين الجدول رقم (5) التركيب السلعي لواردات بلدان التجمع والجدول رقم (6) الذي يوضح التوزيع الجغرافي للواردات يتضح أن الهيكل الإنتاجي لبلدان التجمع قد انعكس أيضاً على الواردات ، فبالرغم من أن معظم بلدان التجمع توصف بأنها زراعية، فإن واردات الغذاء تمثل (20%) من إجمالي الواردات في كل البلدان تقريباً، ويرجع ذلك إلى أن هذه البلدان تنتج مواد زراعية خام لا تستعمل في الداخل وإنما للتصدير مثل القهوة والكاكاو والقطن... الخ، ونتيجة لتواضع أهمية قطاع الصناعات التحويلية في بلدان التجمع فإن واردات الصناعات التحويلية تفوق (70%) في أغلب بلدان التجمع من حيث أن الواردات من المواد الخام الزراعية والمعادن التي يستخدمها

قطاع الصناعات التحويلية تبدو منخفضة جداً حوالى (2.2%) و(1.6%) على التوالي، وذلك بفعل تواضع أهمية قطاع الصناعات التحويلية . هذا التركيب السلعي للواردات ينعكس على التوزيع الجغرافي للواردات ، حيث يأتي الجزء الأكبر من واردات بلدان التجمع من البلدان الصناعية في حين يتوزع الباقي على باقي العالم .

جدول رقم (5)
التركيب السلعي للواردات 1998 – 1999

(نسبة مئوية)

البلد	الغذاء	المواد الخام الزراعية	الوقود	المعادن	الصناعات التحويلية
بوركينا فاسو	20	2	13	1	64
افريقيا الوسط	21	1	1	2	75
تشاد	23	2	2	1	72
جيبوتي	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ
مصر	25	6	6	3	69
اريتريا	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ
جامبيا	26	3	9	1	61
ليبيا	23	2	-	-	75
مالي	19	1	35	-	45
المغرب	17	4	17	4	58
النيجر	14	-	26	5	55
نيجيريا	15	-	7	2	776
السنغال	26	1	25	-	48
السودان	17	4	19	-	60
تونس	10	3	5	2	79
المتوسط	19.3	2.2	12.7	1.6	63.6

المصدر : البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم ، 2000 .

جدول رقم (6)
التوزيع الجغرافي للواردات 1998 - 1999

(نسبة مئوية)

البلد	البلدان الصناعية	أفريقيا	آسيا	باقي أوروبا	نصف الكرة الغربي
بوركينافاسو	43	27.9	5	2	22.1
أفريقيا الوسط	63.2	18.1	2.5	1	15.2
تشاد	59.1	31.6	4.5	3.5	1
جيبوتي	42	9.6	45.6	1.5	1.3
مصر	59	3.4	16	10	11.5
إريتريا	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ
جامبيا	57.4	8.6	22	5	7
ليبيا	71.5	7	12	5.2	4.3
مالي	37	49	6.5	1.3	6.2
المغرب	86.5	3.5	5	3	2
النيجر	52.8	28	15	2	2
نيجيريا	63	4	22.5	4	5.6
السنغال	67	12	14	3	4
السودان	47	7	41	4	1
تونس	83	5	5	4.5	1
المتوسط	59.3	15.3	15.5	3.6	6.3

المصدر : I.M.F . DOTS , Year Book . 2000

ج. التجارة البينية :

تمثل التجارة الخارجية إحدى الدعامات الأساسية في بنية التكامل الاقتصادي، حيث كلما زادت نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة كلما دل ذلك على درجة وعمق التكامل الاقتصادي ، ولذلك فإن التجارة البينية وسبل دعمها تعتبر من بين أول وأهم أهداف التجمعات الإقليمية ، وذلك لزيادة تشابك المصالح بين البلدان الأعضاء ، مما يعود عليها بالفائدة والنفع والنمو وتغيير هيكلها الإنتاجية لتحقيق التنوع اللازم لإحداث التنمية الاقتصادية .

ويوضح الجدول رقم (7) بعض المؤشرات عن التجارة البينية للتجمع . وقبل البدء في تحليل بيانات هذا الجدول يجب أن نلاحظ نقطتين أساسيتين ، الأولى هي أن

التجمع يعتبر في سنواته الأولى ، وبالتالي فإنه لم تظهر بعد آثار جهوده لتحقيق التعاون بين البلدان الأعضاء . والنقطة الثانية هي أن التجمع لم يعقد بعد أية اتفاقيات متعلقة بالتجارة، فالتجمع لم يشكل بعد حتى منطقة تجارة حرة وهي أول مراحل التكامل الاقتصادي ، وبالرغم من ذلك فإن دراسة اتجاهات التجارة القائمة فعلا الآن تساعد على تكوين بعض الأفكار المهمة عن مستقبل التكامل في التجمع والدور الذي يمكن أن يلعبه في تعزيز التكامل على مستوى القارة بما يدعم مسيرة الاتحاد الأفريقي.

ونلاحظ من الجدول رقم (7) أن الصادرات البينية للتجمع تمثل فقط (7.3%) من إجمالي الصادرات ، والواردات البينية تمثل (2.56%) من إجمالي واردات التجمع، وبذلك تكون التجارة البينية تمثل (3.03%) من إجمالي تجارة التجمع ، وهذه الأرقام تبدو متواضعة بالمقارنة مع التكتلات الإقليمية الأخرى ، ويرجع ذلك بشكل أساسي أولاً: إلى جانب العرض أو الإنتاج فكما لاحظنا في السابق أن معظم بلدان التجمع هي منتج لمواد خام زراعية أو معدنية ، وبالتالي لا توجد فرصة جيدة للتبادل فيما بينها فمنتجات المواد الخام تبدو مناسبة لأسواق البلدان الصناعية كما أن احتياجاتها الأساسية تقع بين المنتجات الغذائية والسلع المصنعة والتي تتميز بانخفاض إنتاجها في بلدان التجمع ، وبالتالي فإن معظم وارداتها تأتي من البلدان الصناعية . إن ضعف القدرات الصناعية والتكنولوجية هي السبب الرئيسي الذي يعوق نمو التصنيع والخدمات المتقدمة ، وهو ما يؤثر على حجم التجارة البينية سلباً . وكذلك فإن ضيق السوق المحلية في بلدان التجمع يجعل المنشآت الصناعية فيها صغيرة الحجم ، ويرفع تكاليفها، وبالتالي يعوق تقدمها وزيادة إنتاجها وتوسعها ، خاصة إذا لاحظنا أن كل بلد من بلدان التجمع لديها نفس هذه الوحدات الإنتاجية الصغيرة غير الكفوة . إن توافر القدرات التصنيعية مهم جداً لعملية التكامل الاقتصادي فأكثر من (70%) من التجارة البينية لدول الأسيان أحد أهم التكتلات الإقليمية في البلدان النامية تأتي من السلع المصنعة، هذه الحقيقة تظهر أيضاً من خلال تتبع تدفقات الصادرات والواردات البينية بين بلدان التجمع فالدول النشطة في التجمع هي تونس ومصر والسنغال إذ تصدر (50%) إلى بلدان التجمع بإعتبارها قاعدة صناعية جيدة كما هو واضح من مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في هيكلها الإنتاجي إجمالي الصادرات .

ثانياً يرجع السبب الذي يؤثر على حجم التجارة البينية إلى ضعف الهياكل الاقتصادية وعدم وجود سياسة واضحة لتتبع الصادرات ، لذلك فإن هذه الأوضاع تعتبر من العوامل المهمة المعيقة للتجارة البينية بين هذه الدول . وهذا يتضح من خلال تتبع تدفقات الصادرات في داخل التجمع ، حيث توضح البيانات بأن 60% من صادرات التجمع تكون بين بلدان الشمال المتجاورة جغرافياً ، حيث تتميز هذه البلدان بتطور البنية التحتية مقارنة ببقية بلدان التجمع .

جدول رقم (7)
بعض المؤشرات عن التجارة البينية للتجمع

(نسبة مئوية)

3.7	نسبة الصادرات البينية للتجمع إلى إجمالي صادراته
2.56	نسبة الواردات البينية للتجمع إلى إجمالي وارداته
3.03	نسبة التجارة البينية للتجمع إلى إجمالي تجارته
34.0	نسبة صادرات التجمع إلى صادرات القارة
41.9	نسبة واردات التجمع إلى واردات القارة
38.3	نسبة تجارة التجمع إلى تجارة القارة
13.41	نسبة الصادرات البينية للتجمع إلى إجمالي الصادرات البينية للقارة
13.7	نسبة الواردات البينية للتجمع إلى إجمالي الواردات البينية للقارة
13.14	نسبة التجارة البينية للتجمع إلى إجمالي التجارة البينية للقارة
9.73	نسبة الصادرات البينية للقارة إلى إجمالي صادراتها
8.46	نسبة الواردات البينية للقارة إلى إجمالي وارداته
9.04	نسبة التجارة البينية للقارة إلى إجمالي تجارته

المصدر : I. M.F. DOTS , YEAR BOOK ,2000

رابعاً : دور التجمع في تعزيز الاتحاد الأفريقي

إن التجمع بشكل عام يمكن أن يلعب دوراً أساسياً في مسيرة الاتحاد الأفريقي، وذلك من خلال إحداث المزيد من التكامل الاقتصادي فيما بين بلدانه بما يعني في النهاية زيادة التكامل بين بلدان القارة ، والتكامل الاقتصادي بين بلدان القارة يبدو ذا أهمية خاصة جداً فالجهد السياسي المبذول في إنشاء الاتحاد ومؤسساته وصيغته القانونية لابد أن يصحبه جهد في مجال التكامل الاقتصادي ، حيث أن التكامل الاقتصادي مهم جداً لدعم الجهد السياسي ودعم الاتحاد وإحداث النمو والتنمية في البلدان الأفريقية، إذ أن مشاكل القارة تبدو بالأساس مشاكل اقتصادية ، غير أنه يمكن إبداء مجموعة من النقاط التي يمكن للتجمع من خلالها أن يدعم مسيرة الاتحاد والتكامل الاقتصادي في القارة وهذه النقاط هي :

1- كما لاحظنا في الجزء السابق فإن توافر قدرات تكنولوجية ضرورية جداً لإحداث قاعدة صناعية تمكن من زيادة معدلات التبادل التجاري بين بلدان التجمع ؛ وفي هذا الإطار فإن استخدام القدرات التكنولوجية المتوفرة في كل من مصر والمغرب وتونس والسنغال كقاعدة يستند عليها لتطوير قدرات تكنولوجية لكل بلدان التجمع والاهتمام والتنسيق في مجال السياسات العلمية والبحثية خاصة في مجال البحث والتطوير سوف

يسرع في نقل التكنولوجيا إلى البلدان الأقل تطوراً في التجمع . وهذا يؤدي إلى إحداث تنمية صناعية في بلدان التجمع ، ويؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين بلدان القارة وتزداد أهمية أحداث هذا التطوير إذا لاحظنا أن تجارة دول التجمع تمثل حوالى 38% من إجمالي تجارة القارة ، وهذه نسبة كبيرة جداً ، أى أن اية زيادة في تجارة التجمع تعني التأثير بشكل مباشر وقوى على تجارة القارة .

2- إن الاهتمام بالبنية التحتية في مجال المواصلات والاتصالات بين بلدان الاتحاد سوف يدعم ويعزز الترابط بين الأجزاء الشمالية من القارة والأجزاء الوسطى منها بما يؤدي إلى زيادة معدلات التبادل الاقتصادي بين بلدان التجمع ، وبالتالي يؤدي إلى تنشيط جزء مهم من القارة الذي يبدو الآن أقل ترابطاً من الأجزاء الأخرى فيها ، ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال مقارنة مساهمة تجارة التجمع في إجمالي تجارة القارة والتي تبلغ (38%) بمساهمة التجارة البينية للتجمع من إجمالي التجارة البينية للقارة والتي تبلغ (13%) فقط ، وهذا يدل على أن مساهمة التجمع في التجارة الخارجية للقارة أكبر بكثير من مساهمته في تجارة القارة البينية ، أى أن ارتباطات بلدان التجمع بالخارج أكثر من المتوسط من ارتباطات بلدان القارة ككل بالخارج ، وبالتالي فإن إحداث الترابط بين بلدان التجمع يعتبر من الوسائل الأساسية لدعم التجارة البينية في القارة . هذه الحقيقة يمكن أن توضح أيضاً من خلال مقارنة مساهمة التجارة البينية للتجمع في إجمالي تجارته التي تبلغ (3.03%) بمساهمة التجارة البينية للقارة في إجمالي تجارتها التي تبلغ (9.04%) وهذا يدل على أن هذا الجزء من القارة أقل ترابطاً، وبالتالي فإن تدعيم ترابطه يؤدي إلى تدعيم ترابط وتكامل القارة .

3- إن نفس التحليل السابق يمكن أن ينسحب أيضاً على تنسيق الإجراءات واللوائح القانونية المتعلقة بالتجارة والتبادل الاقتصادي ودورها في تدعيم الاتحاد .

4- إن التجمع يمكن أن يعمل مع التجمعات الرئيسية الأخرى في شرق القارة مثل إيك (لجنة تعاون شرق أفريقيا) وجنوب القارة مثل ساكو (الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي) و (لجنة المحيط الهادي) يوك واتحاد بلدان غرب أفريقيا ، على تعزيز التكامل الاقتصادي في القارة في المفاوضات التجارية بين عدد محدود من التجمعات الإقليمية في القارة سوف تعطي نتائج أفضل من المفاوضات متعددة الأطراف التي تشارك فيها كل البلدان الأفريقية بشكل منفرد .

خامساً : الخاتمة

رغم تعدد المحاولات لتعريف التكامل الاقتصادي ، إلا أنها جميعاً تؤكد على العلاقة القائمة بين التكامل والتنمية ، وفي هذا الجانب تتجلى أهمية التكامل في إطار اعتماد الدول الأعضاء في التجمع على الذات ، لما يوفره لها من فرص لاستغلال مواردها وإمكانياتها بصورة جماعية باتجاه إعادة بناء هياكلها الاقتصادية على نحو مناسب . وهذا يعني أن التكامل الاقتصادي يمثل الأسلوب الأمثل لمعالجة المشاكل التي تواجه الدول الأعضاء في التجمع والمتمثلة بالتخلف ، لقدرته على تحديد نمط متناسب من التخصص وتقسيم العمل في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى .

إن نجاح عملية التكامل الاقتصادي بين تجمع دول الساحل والصحراء يتطلب توفير الإرادة السياسية للأطراف المشاركة لضرورتها في خلق القرارات المشتركة وتنفيذها .

إن العالم اليوم يتجه بخطوات سريعة نحو التكتلات العملاقة ، كما أن هناك مستجدات أخرى برزت ضمن النظام العالمي الجديد ، والتي تتمثل في إنشاء منظمة التجارة العالمية التي حلت محل اتفاقية الجات ، وأصبحت منذ عام 1995 في بت سيطرتها على التبادل التجاري . إن هذه المستجدات تجعل دول تجمع الساحل والصحراء اليوم أكثر من أى وقت مضى بحاجة مصيرية إلى بذل الجهود الصادقة والجادة نحو التكامل الاقتصادي في شتى المجالات الإنتاجية والتجارية والمالية والخدمية باستخدام كافة مواردها البشرية والطبيعية والمالية .

وأخيراً فإن التكامل الاقتصادي بين تجمع (س،ص) هو أمر يمكن تحقيقه، وأن أى تلوّن لن يكون سببه اقتصادياً ، بل أن العامل السياسي هنا مهم جداً بحيث يمكن اعتباره المرتكز الأساسي لعملية التكامل الاقتصادي ، فإذا ما توفرت الإرادة السياسية لدى التجمع ، فلن يكون هناك عائق اقتصادي تقريباً .

الهوامش

- 1- حربي محمد موسى عريقات ، التكامل الاقتصادي العربي. وتحديات ظاهرة العولمة ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 20 ، صيف 2000 ، ص 60 .
- 2- عبدالغني عماد ، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة: أسباب التغير وشروط الانطلاقة ، المستقبل العربي ، السنة الثانية والعشرون ، العدد مئتان وخمسون، ديسمبر 1999، ص 65.
- 3- د. محمد إبراهيم عبيدات ، وآخرون ، الاستيراد والتصدير بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1989 ، ص 25 .
- 4- د. عبدالوهاب حميد رشيد ، نظرية التكامل الاقتصادي والتجارب المعاصرة ، بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض 17-20 ديسمبر 1983 ، ص 67.
- 5- يمكن الرجوع في ذلك إلى :
أ. د. عبدالرحمن صبري ، منطقة التجارة الحرة العربية بين الواقع والطموح، سلسلة رسائل البنك الصناعي ، العدد 66 ، بنك الكويت الصناعي ، سبتمبر 2001 ، ص 16 .
ب. حربي محمد موسى عريقات ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة ، مصدر سبق ذكره ، ص 59.
- 6- د. عبدالمنعم على عبدالرحمن ، مشاكل التكامل الاقتصادي في الدول النامية ، بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مصدر سبق ذكره ، ص 244 .
- 7- حربي محمد موسى عريقات ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة ، مصدر سبق ذكره ، ص 65

المراجع

- 1- البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم 2000 .
- 2- حربي محمد موسى عريقات ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 20 ، صيف 2000 .
- 3- د. محمد إبراهيم عبيدات ، وآخرون ، الاستيراد والتصدير بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1989 .
- 4- د. عبدالوهاب حميد رشيد ، نظرية التكامل الاقتصادي والتجارب المعاصرة بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الرياض 17-20 ديسمبر 1983 .
- 5- د. عبدالمنعم على عبدالرحمن ، مشاكل التكامل الاقتصادي في الدول النامية ، بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الرياض 17-20 ديسمبر 1983 .
- 6- عبدالرحمن صبري ، منطقة التجارة الحرة العربية بين الواقع والطموح، سلسلة رسائل البنك الصناعي ، العدد 66 ، بنك الكويت الصناعي ، سبتمبر 2001.
- 7- عبدالغني عماد ، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة : أسباب التغير وشروط الانطلاق ، المستقبل العربي ، السنة الثانية والعشرون ، العدد مئتان وخمسون، ديسمبر 1999.

8- I.M.F, IMS, Year Book , 2000

9- I.M.F , Dots , Year Book , 2000